



انتشال جثامين ثلاثة قُصّر قرب شاطئ الجرف في صبراتة - المصدر: الهلال الأحمر الليبي فرع صبراتة

تقرير شهري رقم 74

انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا خلال شهر يناير 2026

L C W

شكر وتقدير

يُعد هذا التقرير الشهري ثمرة جهود تراكمية متواصلة، ويصدُر بانتظام في بداية كل شهر منذ عام 2019. وتستمر هذه الجهود بفضل الثقة القيّمة التي منحها لنا الضحايا والناجين والشهود، وموافقتهم على نشر قضاياهم وتسليط الضوء عليها.

يعكس هذا التقرير بجلاء الجهود الاستثنائية التي يبذلها فريق رصد الميداني، الذي يعمل في ظروف بالغة الصعوبة للوصول إلى الضحايا، وجمع المعلومات، والتحقق منها بدقة ومهنية عالية. كما يجسد التفاني الكبير لفريق المنظمة بأكمله، الذي يحرص على إعداد التقرير وصياغته وإخراجه بأفضل جودة، وفي الوقت المحدد ورغم الإمكانيات المحدودة؛ وذلك لتحقيق الهدف منه بتسليط الضوء على واقع حقوق الإنسان في ليبيا، والمساهمة في تعزيز جهود المحاسبة والتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل، سواء من خلال تقديم المعلومات أو الدعم أو بذل أي مجهود آخر. ونؤكد أن هذا العمل ما كان ليستمر لولا تفاني وتضحية فريقنا وإصراره على أداء رسالته النبيلة وسط بيئة محفوفة بالمخاطر، ورغم كل التحديات الكبيرة.

البحث والتوثيق الميداني:

فريق رصد الميداني

الإعداد:

أحمد مصطفى

أنس هلال

المراجعة والدعم التحريري:

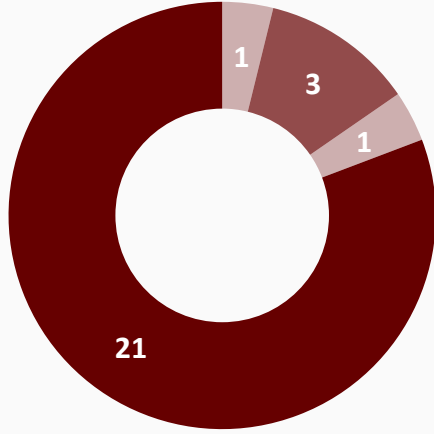
علي عمر

نور خليفة



المحتويات

4	1. الملخص
5	2. التفاصيل
5	6 يناير
5	22 يناير
5	27 يناير
5	3. المتابعة والتحديثات
5	13 يناير
6	4. التوصيات
7	منهجية الرصد والتوثيق



23 مهاجر



3 قُصّر



الضحايا خلال يناير 2026: توزيع حسب الفئات والمدن

■ إجدابيا ■ طرابلس ■ صبراتة ■ الجفرة

* حسب فريق رصد الميداني

1. الملخص

شهد شهر يناير 2026 استمرارًا للانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية المرتكبة بحق المدنيين في مختلف أنحاء ليبيا، في ظل تقاعس مستمر من السلطات في شرق وغرب البلاد عن الوفاء بالتزاماتها القانونية في حماية حقوق الإنسان، وضمن التحقيق في الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها.

رصدت منظمة رصد خلال هذا الشهر أنماطًا متعددة من الانتهاكات، شملت القتل غير المشروع والاختطاف. حيث وثّق فريق رصد الميداني العثور على ثلاثة (3) جثامين تعود لقُصّر قُتلوا في مدينة صبراتة، إضافةً إلى اختطاف طالب لجوء (1) سوداني من طرابلس، إلى جانب العثور على جثمان (1) مجهول الهوية يُعتقد أنه لمهاجر على طريق صحراوي في مدينة الجفرة.

وفي سياق الانتهاكات المرتكبة على مسارات الهجرة، تابع فريق رصد الميداني استكمال عمليات انتشار واحد وعشرين (21) جثماً تعود لمهاجرين من مقبرة جماعية بضواحي إجدابيا، والتي تُعد جزء من نمط يؤكد فشل السلطات في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أرواحهم على طرق الهجرة.

تحمل منظمة رصد الجرائم في ليبيا ("رصد") السلطات الأمنية والعسكرية في شرق وغرب البلاد المسؤولية القانونية عن الانتهاكات الموثقة خلال الشهر، سواء بالمشاركة المباشرة في ارتكابها، أو بالتواطؤ وتسهيل ارتكابها، أو للإخفاق في منعها وحماية ضحاياها.

وتطالب رصد النائب العام الليبي بفتح تحقيقات عاجلة في جميع الانتهاكات الموثقة خلال هذا الشهر وضمن محاسبة المسؤولين عنها. كما تدعو رصد السلطات في شرق وغرب ليبيا إلى اتخاذ تدابير فعالة لحماية حياة المهاجرين على مسارات الهجرة، والتحقق في الانتهاكات المرتكبة ضدهم، وضمن ممثلين المسؤولين عنها أمام العدالة.

وتؤكد رصد أن الحالات الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة الحجم الفعلي للانتهاكات المرتكبة خلال الشهر، وإنما تمثل فقط الحالات التي تمكن فريق رصد الميداني من التحقق منها وفق منهجية رصد للتوثيق، مع الالتزام التام بمراعاة السرية والخصوصية والموافقة المستنيرة وتقييم المخاطر المرتبطة بنشر المعلومات.

2. التفاصيل

6 يناير

في السادس من يناير، رصدت منظمة رصد العثور على جثمان (1) مجهول الهوية على طريق صحراوي في منطقة مساح النهر بالشويرف في مدينة الجفرة، يُعتقد أنه يعود لمهاجر توفي نتيجة العطش والجوع والبرد. وتم انتشال الجثمان ونقله إلى المستشفى لاستكمال الإجراءات القانونية.

22 يناير

وثقت منظمة رصد، في الثاني والعشرين من يناير، العثور على ثلاثة (3) جثامين تعود لُقُصِر قرب شاطئ الجرف بمدينة صبراتة، وتم انتشال الجثامين من قبَل الهلال الأحمر الليبي فرع صبراتة، ونقلها إلى المستشفى لاستكمال الإجراءات القانونية. وحتى إعداد هذا التقرير، ما تزال هوية الجناة مجهولة، ولم تُسجل أي إجراءات قانونية مُعلنة لملاحقتهم.

27 يناير

في السابع والعشرين من يناير، وثقت منظمة رصد اختطاف **مصعب سليمان عبد المولى** (25 عامًا)، وهو طالب لجوء سوداني، من منزله في ضواحي منطقة جنزور غرب طرابلس، وذلك على يد مسلحين مجهولي الهوية، قبل اقتياده إلى وجهة مجهولة، وما يزال مصيره مجهولاً حتى إعداد هذا التقرير.

3. المتابعة

13 يناير

تابعت منظمة رصد، في الثالث عشر من يناير 2026، استكمال عمليات انتشال واحدٍ وعشرين (21) جثماً يعود لمهاجرين، من مقبرة جماعية داخل مخزن للبشر في منطقة نائية بضواحي مدينة إجدابيا. وكانت المقبرة قد اكتُشفت في السادس والعشرين من ديسمبر العام الماضي. وأفادت شبكات رصد المحلية أن المعاينة الأولية لبعض الجثامين أظهرت مؤشرات على إصابات بطلقات نارية. وقد نُقلت الجثامين إلى المستشفى لاستكمال الإجراءات القانونية، قبل دفنها في مقبرة أخرى داخل المدينة.

وفي السياق نفسه، تابعت المنظمة نقل مئةٍ وخمسةٍ وتسعين (195) مهاجرًا، بينهم نساء وأطفال، كانوا محتجزين في ظروف لإنسانية داخل الموقع ذاته، إلى مراكز احتجاز في شرق ليبيا يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية التابع للحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب.

4. التوصيات

- تطالب رصد النائب العام الليبي بفتح تحقيقات مستقلة وشفافة في جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون، والقتل غير المشروع، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والاختطاف، والأوضاع داخل أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية، وضمنان محاسبة المسؤولين عنها وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة .
- تجدد رصد مطالبتها للسلطات في ليبيا بتحمل مسؤولياتها في حماية أرواح المهاجرين على طول مسارات الهجرة في الصحراء والبحر، والتعاون مع المنظمات الدولية المختصة من أجل إنشاء آليات فعالة للبحث والإنقاذ والتعاون مع منظمات الإنقاذ الدولية، وتحديد مصير المفقودين، وضمنان التعرف على الهويات والرفات البشرية. كما تطالب رصد بفتح تحقيق مستقل وشفاف في حوادث الغرق والانتهاكات المرتبطة بالاتجار بالبشر، ومحاسبة المتورطين فيها بما يتماشى مع المعايير الدولية للمساءلة.
- تدعو رصد مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مواصلة وتوسيع نطاق تحقيقاته الجارية بشأن الوضع في ليبيا، وإصدار مذكرات توقيف إضافية، لا سيما بحق المسؤولين في المستويات العليا. كما تحث رصد المكتب على تكثيف الضغط على السلطات في ليبيا للوفاء بالتزاماتها القانونية في التعاون مع المحكمة وتنفيذ أوامر القبض الصادرة عنها وتسليم المطلوبين إليها، في ظل استمرار غياب الإرادة والقدرة والفعالية لدى آليات التقاضي الوطنية، وعجزها عن إجراء تحقيقات وملاحقات تتماشى مع متطلبات مبدأ التكامل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي.
- تجدد رصد مطالبتها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيه بتعيين مقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان في ليبيا، لسد الفراغ القائم بعد انتهاء ولاية بعثة تقصي الحقائق المستقلة، وضمنان استمرار الرصد والتحقيق في الانتهاكات الجسيمة وتحديد المسؤولين عنها، بما يدعم مسارات المساءلة ويحد من الإفلات من العقاب.
- تدعو رصد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والدول الفاعلة، إلى تكثيف الضغط على جميع الأطراف لاحترام حقوق الإنسان، والعمل الجاد على تحقيق العدالة الانتقالية، وكشف الحقيقة، وجبر ضرر الضحايا، وإنهاء حالة الإفلات من العقاب التي تغذي استمرار الانتهاكات.

منهجية الرصد والتوثيق

يرتكز عملنا في منظمة رصد على الرصد والتوثيق بشكل أساسي، حيث نجمع المعلومات من خلال فريق رصد الميداني، والذي يقوم بمراقبة ورصد وتوثيق ومتابعة انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية، ويعمل به خبراء في رصد وتوثيق الانتهاكات، من خلفيات عملية وجندرية وإثنية متنوّعة، ويعملون في مجالات متنوعة مثل المحاماة والصحافة والنشاط في المجتمع المدني، ويتوزعون على كل مناطق ليبيا، بما في ذلك المناطق صعب الوصول إليها، والدول ذات الصلة.

المبادئ

لدى فريق رصد الميداني فهم عميق للسياقات الليبية والدولية، ويتابع تطوّراته باستمرار، بالإضافة إلى استعانتة باستشارات خبراء في مجالات متعددة منها القانوني والأمني والسياسي والاجتماعي والنفسي، ويلتزم بإجراء تحليل للمخاطر خلال مراحل عمله لتحديد التهديدات التي قد يتعرض لها الضحايا والناجين والشهود والفريق، والشركاء وكل المتعاونين، بما في ذلك تهديدات السلامة النفسية والجسدية والرقمية. ويلتزم الفريق بأخذ الموافقة المستنيرة والمتجددة من الضحايا والناجين والشهود والمتعاونين معه، أي الموافقة الواعية بالمخاطر والأعراض من كل إجراء يقوم به. كما يلتزم الفريق بالموضوعية والانحياز حصراً للضحايا والناجين ويعاملهم بمساواة، ويحرص على المحافظة على خصوصيتهم وسريّة معلوماتهم. ويلتزم بإدماج المنظور التقاطعي خلال كافة مراحل عمله.

الأدوات

من أجل الوصول إلى المعلومات والتحقق منها يقوم فريق رصد الميداني بجمع المعلومات الأولية التي تفيد بوقوع الانتهاك عبر مصادره الميدانية، ووسائل الإبلاغ التي تتيحها منظمة رصد، والمعلومات المتوفرة عبر المصادر المفتوحة، ليبدأ أعضاء الفريق بتنظيم المعلومات الأولية والتواصل مع الضحايا أو الناجين أو الشهود، ويقوم بتقييم المعلومات التي يقدّمونها والتحقق منها عن طريق مصادر متعدّدة، بما في ذلك الوثائق الرسمية، وشهادات ضحايا وشهود آخرين، والمتعاونين المحليين، وتحليل المصادر المفتوحة. ويقوم أفراد الفريق ببناء ملفات توثيق بناءً على الشهادات والمعلومات التي تم التحقق منها، ثم تصنيفها، ويتم أرشفتها مع تحليلها حسب الجندر والفئة العمرية والمنطقة الجغرافية وتصنيف الانتهاك واحتياجات الضحية، وحفظها بقاعدة بيانات مركزية مؤمنة.

نطاق التركيز

تركز في منظمة رصد على الانتهاكات والجرائم الدولية ضد المدنيين، ومن أبرز القضايا التي نركّز عليها القتل خارج نطاق القانون، وإصابة المدنيين جزأ النزاع المسلّح، والتعذيب، وسوء المعاملة، والاعتقال والاحتجاز التعسّفيين، والاختفاء القسري، والانتهاكات والجرائم الدولية المرتبطة بتهريب البشر، والإتجار بالبشر، والانتهاكات ضد المجتمع المدني والفئات الأكثر هشاشة بمن فيهم النساء والأقليات الدينية والإثنية. كما تركز منظمة رصد على الانتهاكات التي ترتكبها أطراف النزاع المسلّح والقوى المؤثرة في ليبيا.



LIBYA CRIMES WATCH
رصد الجرائم في ليبيا

 WWW.LCW.NGO

 INFO@LCW.NGO

FOLLOW US: [@LCWNGO](https://twitter.com/LCWNGO)

ISNI: [0000-0005-2882-827X](https://orcid.org/0000-0005-2882-827X)

ZENODO: [@LCWNGO](https://zenodo.org/@LCWNGO)

WIKIDATA: [Q109103291](https://www.wikidata.org/wiki/Q109103291)

Libya Crimes Watch (LCW) is a non-profit, non-governmental organisation. Its legal name is LCW NGO. It is registered as a limited by guarantee company without share capital, which is the most common structure for non-profit organisations in the United Kingdom. The registration number is 12685067. The registered office is 124 City Road, London, England, EC1V 2NX, United Kingdom.

